

أثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر 1990-2019

L'impact de la détérioration de la valeur du dinar sur les taux d'inflation en Algérie 1990-2019

* مرزوقي مرزوقي¹¹ جامعة الوادي، الجزائر، merzougui.univ@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/12

تاريخ الاستلام: 2021/11/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بالاعتماد على جملة من التقارير للبنك الدولي التي تحمل مختلف الإحصائيات الخاصة بتغيرات وفترة الدراسة، ولمعالجة إشكالية الدراسة والتوصل إلى النتائج المرغوبة واختبار النماذج قياساً قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الكمية، فمن خلاله يمكن قياس مدى تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (التضخم). وقد خلصت هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي إلى وجود أثر لأسعار الصرف على التضخم، كما أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية، وهناك نسبة معتبرة من التغيرات في معدلات التضخم يفسرها سعر الصرف والنسبة الباقية تفسرها عوامل أخرى وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدل التضخم، الانحدار الخطي البسيط، الارتباط الذاتي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، العرض النقدي.

تصنيف JEL: E31, E41, E42, E51, E52

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact du taux de change sur les taux d'inflation en Algérie au cours de la période (1990- 2019), et pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé des rapports de la Banque mondiale, qui détient diverses statistiques concernant les variables et la durée d'étude, Pour résoudre le problème de l'étude et atteindre les résultats souhaités l'utilisation du Modèle de régression linéaire simple est une des méthodes quantitatives statistiques, à travers laquelle on peut mesurer l'impact de la variable indépendante (taux de change) sur la variable dépendante (inflation). Cette étude a conclu dans ses deux Côtés théorique et pratique l'existence de l'impact des taux de change sur l'inflation. La relation entre les deux variables est une relation inverse ou les changements considérables dans les taux d'inflation expliquée par le taux de change, et le reste sont expliqués par d'autres facteurs qui font référence à la proportion de l'économie Algérienne fortement dépendante à l'importation.

Mots-clés: Inflation, monetary policy, money supply,**Classification JEL:** E31, E41, E42, E51, E52

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في السياسة النقدية التي تنعكس مباشرة على السياسة الاقتصادية بصفة عامة، حيث تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عمالها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات، والجزائر كغيرها من الدول التي عرف اقتصادها العديد من الأزمات الحادة التي أدت إلى اضطرابات كبيرة في التوازنات الكلية، ومن بين هاته الاضطرابات نجد ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر التضخم من أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، لاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

يعتبر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة النقدية على ضوء ما تعكسه على القطاع الداخلي والخارجي، حيث أن التضخم يرتفع وينخفض بفعل العديد من العوامل الاقتصادية من بينها سعر الصرف وعلى هذا الأساس سنحاول في دراستنا التطرق إلى طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثير سعر الصرف في التضخم.

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر تدهور قيمة الدينار على معدلات التضخم في الجزائر؟
ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف؟
- ما هي الآثار الاقتصادية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ استنفاد احتياطات الصرف يلعب دورا مهما في اللجوء إلى سياسات تخفيض العملة.
- ✓ لا توجد آثار اقتصادية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر.
- ✓ تؤثر التقلبات في أسعار الصرف تأثير عكسي على معدلات التضخم.

المحور الأول: التأطير النظري للدراسة:

أولا: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية التضخم (معهد الدراسات الاقتصادية، 2012)

تعود العلاقة التي تربط سعر الصرف والتضخم إلى فكرة هالبر الذي اعتبر أنه في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمة داخلية، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة سعر الصرف المرنة إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة، فيما بين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التأثير على التكاليف المحلية الحزونية مستمرة، أثناء التعديل، ففي حالات كثيرة يدخل الاقتصاد أثناء عملية التعديل في التضخم السريع في كل الأجور والأسعار، يصاحبه بطالة متزايدة، مما يؤدي إلى المزيد ضمن انخفاض في العملة. وما يعكس علاقة التضخم بسعر الصرف من آثار هو تأثير المسننة والحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف.

1- تأثير المسننة:

ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير، يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار التي تدفع الارتفاع بانتظام في الدول المشتركة وفي اتجاه تصاعدي، ويعمل هذا التأثير كما يلي: عند افتراض أن سعر الصرف بين عملتين لبلدين متقلب فإن أي انخفاض في قيمة العملة تزداد الأسعار المحلية للواردات، كذلك ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، رغم ذلك يرفض العمال المحليين تخفيض أجورهم، ولذا يكون هناك انخفاض في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لا تعادل الانخفاضات في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية.

2- الحلقة المفرغة التضخم وسعر الصرف:

تعتبر نظرية التعويم الحر أن التوازن في الميزان التجاري لا يعرف استقرارا نتيجة لتقلبات أسعار الصرف حيث تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى التقلبات في أسعار الصرف وبالتالي إلى انخفاض في سعر الصرف الفائدة الحقيقي، وفي حالة حدوث ذلك فإن الآثار الاقتصادية له تتمثل في التأثير في معدلات الادخار والاستثمار التي تصبح سلبية لاسيما الاستثمارات الأجنبية. في هذه الحالة فإن الصادرات لن تكون في المستويات الممكنة ولزيادة الصادرات من الضروري التحكم في معدل التضخم. يتضح من ذلك أن زيادة التضخم تؤدي إلى إضعاف الصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري. وانخفاض العجز في الميزان التجاري أو تعديله حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ينتج عن الانخفاض التلقائي لسعر الصرف الذي يفترض أن يحسن في القدرة التنافسية. وفي الواقع أن هذه الفرضية تم عدم إثباتها في سنوات السبعينات حيث ظهرت ما تسمى بالحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف.

تعتبر الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف عن وجود علاقة تأثير بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخم).

ويمكن التعبير عن الحالة التضخمية حيث يكون سعر الصرف عاملا في حدوثه عن التضخم المستورد، الذي يتم انتقاله في البلد الشريك التجاري، عندما يكون معدله في هذا البلد أعلى من المعدل المحلي للتضخم وهذا عبر آليات مختلفة تمثل قنوات التي ينتقل عبرها القوى التضخمية من خلال سعر الصرف، وتمثل أهم هذه القنوات في الميزان التجاري (رنان، 2002)

وعليه يمكن القول أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة له.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

قصد بناء نموذج للحصول على النتائج المراد الوصول إليها لا بد من تحديد المتغيرات المكونة للنموذج وتبيان المتغيرات التابعة والمستقلة حيث أن دراستنا تحوي على متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل وهما كما يلي:

✓ المتغير التابع: التضخم ونرمز له بالرمز INF.

✓ المتغير المفسر المستقل: سعر الصرف ونرمز له بالرمز E.

بعد تحديد المتغير التابع والمستقل للنموذج نقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج كما يلي:

$$INF = F(E)$$

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط على أساس وجود متغير تابع وآخر وحيد مستقل الخاص بالتضخم وصياغته الخطية

كما يلي:

$$INF = C + B_E + \alpha$$

حيث:

INF: يمثل معدل التضخم.

E: يمثل سعر الصرف.

B: معلمة النموذج.

C: الحد الثابت.

α : حد الخطأ والذي يجب أن يحقق الفروض الأربعة والتي تمثل الشرط الأساسي لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في

التقدير.

تمثل الفروض الأربعة في:

- متوسط أو التوقع الرياضي له يساوي صفر ويرمز له بالرمز $E(\alpha)=0$.

- تباينه يساوي قيمة ثابتة ومساوي لمربع الأخطاء:

$$Var(U) = E(U)^2 = \sigma^2$$

- عدم وجود ارتباط بين حدود المتغير العشوائي ويعرف هذا الفرض بفرض عدم الارتباط الذاتي.

- أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً معتدلاً.

قبل الشروع في تقدير النموذج سنقوم أولاً بتقديم التقلبات في معدلات التضخم وأسعار الصرف ومعرفة سلوك المتغيرين ثم نقوم

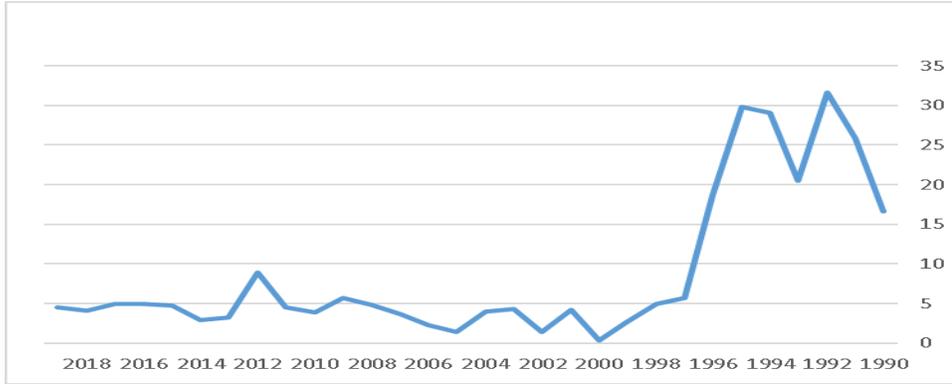
بتقدير النموذج ونحاول اكتشاف المشاكل المصاحبة له من خلال مجموعة من الاختبارات.

ثانياً: تقديم تطور متغيرات الدراسة والعلاقة بينها: قصد تحديد العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، سنقوم بعرض

تطور كل من المتغيرين ومقارنة تطورها بناءً على معطيات فترة الدراسة ومن ثم إبراز العلاقة بينهما.

1- التضخم: من خلال المنحنى سنحاول إظهار التغيرات الحاصلة لمعدل التضخم في الفترة 1990-2019

الشكل (01): تغيرات معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2019

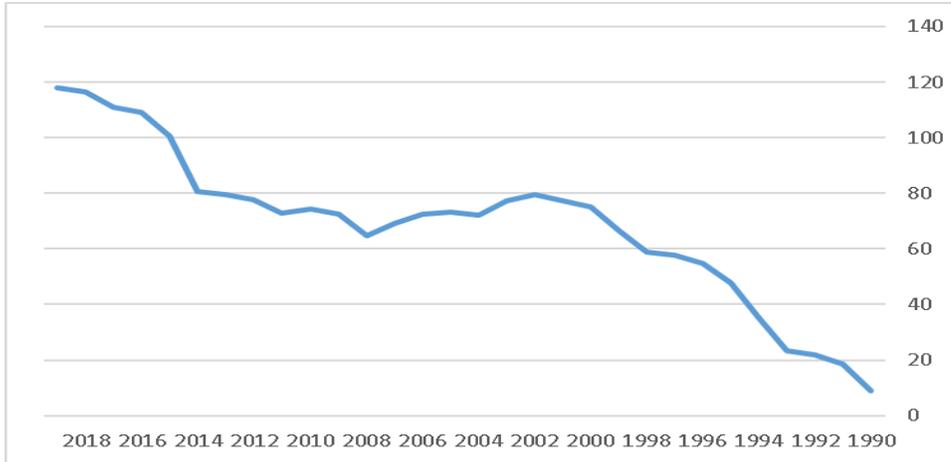


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تزايدا كبيرا منذ سنة 1990، و خاصة في سنة 1992 أين وصل إلى 7.31 %، و 8.29 % سنة 1995 و هذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري و إلغاء كل إشكال الدعم على السلع، ثم نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم منذ سنة 1998 و في سنة 2000 سجل نسبة ضعيفة جداً و هي الأقل خلال هذه الفترة حيث قدرت ب 3.0% و هو أدنى مستوى وصل له معدل التضخم في هذه الفترة، و قد شهدت الفترة من 2001 إلى 2019 تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض بشكل قليل و هذا بسبب انتهاج الدولة لبعض السياسات منها: زيادة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، تطبيق الدولة لبرامج النمو و الإنعاش الاقتصادي بالإضافة على استقرار قيمة الدينار.

2- سعر الصرف: من خلال المنحنى سنحاول توضيح تقلبات أسعار الصرف في الفترة 1990-2019

الشكل (02): تقلبات أسعار الصرف للفترة 1990-2019



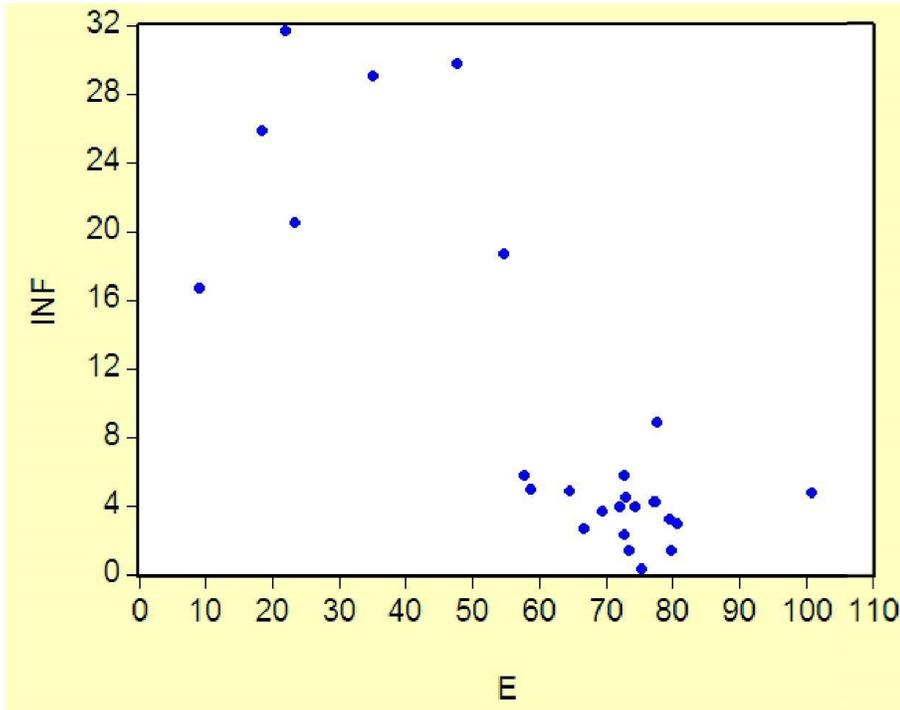
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ زيادات في أسعار الصرف منذ سنة 1990 ليشهد انخفاضاً طفيفاً سنة 1993 و قد لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة الديون الخارجية حيث خفضت قيمة العملة سنة 1994 بالإضافة إلى تحديد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين

البنك المركزي و البنوك التجارية، كما واصل سعر الصرف الارتفاع و لكن تخلله انخفاض ملحوظ سنة 1998 ثم ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2003 أين قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 5% تقريبا، و في سنة 2008 و بحدوث الأزمة المالية العالمية نلاحظ انخفاض في سعر الصرف عائد إلى انخفاض قيمة العملة الأمريكية، و يبقى في تذبذب بين الارتفاع البسيط و الانخفاض خلال السنوات اللاحقة.

ثالثا: تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل: بعد تحديد المتغير المستقل (سعر الصرف) على أنه يؤثر على المتغير التابع (التضخم)، وحب علينا التأكد من العلاقة بينهما يمكن صياغتها في شكل معادلة خطية، ومن أجل ذلك سنقوم بتحليل تشتت سحابة النقط الخاصة بالمتغيرين، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03): سحابة النقط للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل يمكن القول أن سحابة النقط المتعلقة بالمتغيرين التابع و المستقل تشير إلى وجود علاقة بين التضخم و سعر الصرف، حيث نلاحظ أن اتجاه النقط بالنسبة لسعر الصرف نحو الأسفل أما اتجاه بالنسبة للمعدل التضخم فهي في اتجاه نحو الأعلى، و لكن سحابة النقط هذه غير واضحة بشكل كافي لذا سنفترض بأن الدالة من نوع المعادلة الخطية البسيطة.

1- تقدير نموذج أثر سعر الصرف على التضخم:

قصد تقدير أثر سعر الصرف على معدلات التضخم طبق الانحدار الخطي البسيط على وكانت النتائج كما هي ملخصة في

الجدول التالي:

الجدول (01): نتائج تقدير النموذج

دارين واتسون DW	معامل التحديد R2	اختبار فيشر F	اختبار ستيودنت (T-s)		المعلمت المقدرة	المتغيرات المستقلة
			مستوى المعنوية	القيمة		
1.071	0.653	.54340	0.000	9.071	31.368	الحد الثابت C
			0.000	-6.733	-0.353	E

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من معطيات الجدول يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$INF = -0.353E + 31.368$$

$$(T-s) \quad (9.07) \quad (-6.733)$$

$$R^2 = 0.653 \quad F = 45.340 \quad DW = 1.071 \quad N = 26$$

نلاحظ أن:

قيمة معامل الانحدار لمعلمة E قدر بـ 35.03 وهي تدل على أن سعر الصرف يؤثر تأثير سلبي على التضخم.

• قيمة المتغير المستقل والحد الثابت C باختبار ستيودنت (T-s) نجد:

- Prob(C) = 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%.

- Prob(E) = 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%.

□ - اختبار فيشر F:

- Prob(F) = 0.000001 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% أيضا قدرت قيمة F المحسوبة بـ 45.340.

□ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.356$ ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 3.65% من النموذج و 34.7% الباقية تفسرها عوامل أخرى.

2- الكشف عن مشاكل التقدير:

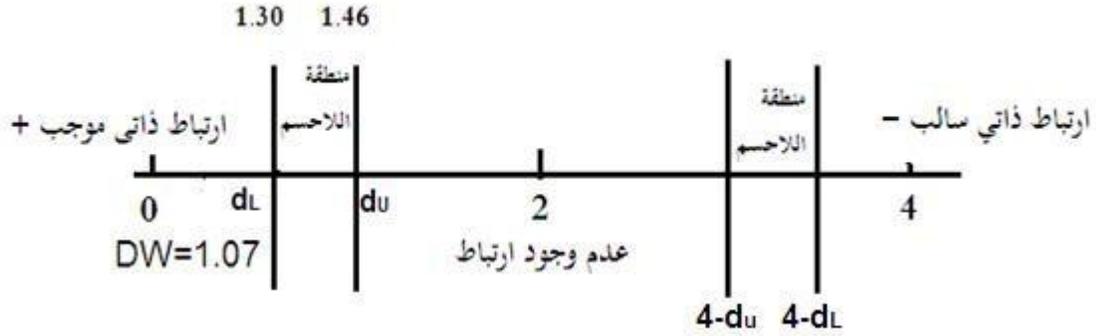
حسب المعطيات التي قمنا من خلالها ببناء النموذج يمكن أن تصادف مشاكل في تقدير النموذج قد يكون مشكل في الارتباط الذاتي

أو مشكل اختلاف التباين، ولهذا سنحاول من خلال ما يلي الكشف عن ما إذا كانت هذه المشاكل موجودة في النموذج المقدر أم لا.

3- مشكل الارتباط الذاتي:

سننظر على اختبارين هما: اختبار درين واتسون DW واختبار Breusch Godfrey

1-1-3 اختبار درين واتسون DW: يمكن الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي من بواسطة المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمتين دولتين ل DW الدنيا والعظمى كنا سنوضحه في المطلب الموالي والمثلة في الشكل التالي:
الشكل (04): مناطق قبول ورفض DW المحسوبة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي موجب يجب تصحيحه
- تصحيح النموذج من مشكل الارتباط الذاتي: من أجل التخلص من مشكل الارتباط الذاتي حسب اختبار درين واتسون يتوجب علينا تعديله وكانت نتائج النموذج المعدل مقارنة بالنموذج المقدر كالتالي:

الجدول رقم (02): المقارنة بين نتائج النموذج قبل التحسين وبعده

DW	إحصائية F	معنوية المعلمات	R2	النماذج المقدر
1.071	45.340	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	0.653	النموذج قبل التحسين
2.199	40.039	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	0.776	النموذج بعد التحسين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل التحديد في النموذج المعدل أكبر من قيمتها في النموذج قبل التعديل.
 - كل المعلمات معنوية في كلا النموذجين.
 - قيمة F المحسوبة في النموذج قبل التحسين اقل من قيمتها بعد التحسين.
 - قيمة DW في النموذج بعد التحسين أكبر من قيمته قبل التحسين.
- حسب معطيات الجدول أعلاه و نتائج النموذج المعدل يمكن كتابة الشكل المختصر للنموذج كالتالي:

$$INF = 29.543 - 0.318E + 0.937 + \alpha$$

T-s (5.316) (-)519.3 (15.283)

$R^2 = 0.776$ $F = 40.039$ $DW = 2.199$

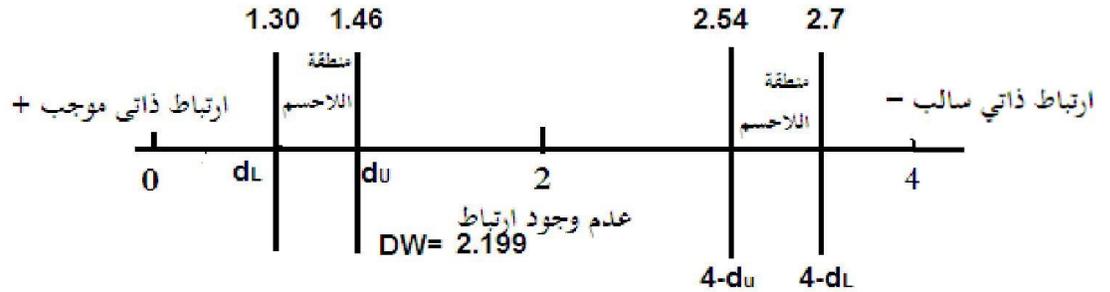
2019

N=26 α MA(1)

4- اختبار درين واتسون:

بعد تصحيح النموذج ومقارنته بالنموذج الأول نقوم بإجراء اختبار درين واتسون من جديد للكشف عن وجود ارتباط أم لا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مناطق القبول والرفض ل DW في النموذج المصحح



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

5- اختبار Breusch Godfrey

يمكن اختبار وجود ارتباط من عدمه أيضا من خلال اختبار Breusch Godfrey حيث أنه يقوم باختبار الارتباط من الدرجة q ضمن هذا النموذج

الشكل (06):	نتائج اختبار	Godfrey	Breusch	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.994308	Prob. F(2,22)	0.1600	
Obs*R-squared	3.990363	Prob. Chi-Square(2)	0.1360	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/06/17 Time: 13:16				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.343872	3.333689	-0.103150	0.9188
E	0.007027	0.050726	0.138531	0.8911
RESID(-1)	0.445118	0.223037	1.995714	0.0585
RESID(-2)	-0.178581	0.222770	-0.801639	0.4313
R-squared	0.153475	Mean dependent var	-5.88E-15	
Adjusted R-squared	0.038040	S.D. dependent var	5.854527	
S.E. of regression	5.742093	Akaike info criterion	6.474163	
Sum squared resid	725.3759	Schwarz criterion	6.667716	
Log likelihood	-80.16412	Hannan-Quinn criter.	6.529899	
F-statistic	1.329538	Durbin-Watson stat	1.635256	
Prob(F-statistic)	0.290210			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

6- مشكل اختلاف التباين:

من بين فروض نموذج الانحدار تجانس أو ثبات التباين وللتحقق من صحة هذه الفرضية سنقوم باختبار ARCH

الشكل (07): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.351963	Prob. F(2,21)	0.2803	
Obs*R-squared	2.737699	Prob. Chi-Square(2)	0.2544	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/17 Time: 13:43				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.46187	12.59713	1.624329	0.1192
RESID^2(-1)	0.336866	0.218672	1.540603	0.1384
RESID^2(-2)	0.018944	0.201919	0.093822	0.9261
R-squared	0.114071	Mean dependent var	30.09770	
Adjusted R-squared	0.029697	S.D. dependent var	50.80401	
S.E. of regression	50.04397	Akaike info criterion	10.78015	
Sum squared resid	52592.39	Schwarz criterion	10.92741	
Log likelihood	-126.3618	Hannan-Quinn criter.	10.81922	
F-statistic	1.351963	Durbin-Watson stat	1.802205	
Prob(F-statistic)	0.280343			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة التي انطلقت من مجموعة من الفرضيات والتي تم اختبارها عن طريق جملة من الأدوات الإحصائية على النحو التالي:

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: استنفاد احتياطات الصرف يلعب دوراً مهماً في اللجوء الى سياسات تخفيض العملة، حيث أنه في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على أسعار عملتها، أما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملة الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة، و لهذا نقبل هذه الفرضية.
- الفرضية الثانية: لا توجد آثار اقتصادية بين سعر الصرف والتضخم، ونرفض هذه الفرضية بحيث من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن لسعر الصرف تأثير اقتصادي على التضخم و كان الأثر سلبى أي أن كلما انخفض سعر الصرف زاد التضخم مما ينعكس على القدرة الشرائية للفرد.

— الفرضية الثالثة: تؤثر التقلبات في أسعار الصرف تأثير عكسي على معدلات التضخم، و تقبل هذه الفرضية لأنه حسب نتائج الجانب الإحصائي من خلال معلمة معدلات سعر الصرف التي لها معنوية اقتصادية و اشار ا سالبة مما يدل على تأثير عكسي لسعر الصرف على التضخم.

نتائج الدراسة

تم التوصل الى جملة من النتائج أهمها :

❖ من بين المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم، في هذا النموذج وفي فترة الدراسة 1990-2019 هي سعر الصرف فجاء بمعدل 318.0 أي أن كل زيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 8.31% أي تراجع قيمة العملة الوطنية.

❖ تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على موضوع دراستنا مكننا من الوصول إلى نماذج مقبولة إحصائيا واقتصاديا، إلا أنه هناك بعض المشاكل في النموذج والتي تم تصحيحها.

❖ اتضح من خلال دراسة النموذج من الجانب الإحصائي والاقتصادي أنه هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

❖ من هذه الدراسة تبين لنا أن معدل التضخم يفسره سعر الصرف بشكل كبير يتجهها معامل التحديد: $R^2=776.0$ أي بنسبة 6.77%.

❖ كذلك بالنسبة لمعدل التضخم قد تكون هناك عوامل أخرى تحدده غير سعر الصرف، متضمنة في النسبة الباقية من معامل التحديد أي بنسبة 4.22%، وجاءت هذه النسبة كبيرة بحكم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الاستيراد.

❖ من خلال النموذج المطبق في فترة الدراسة (1990 - 2019) نجد أن أي انخفاض بنسبة 8.31% يؤدي إلى ارتفاع التضخم بوحدة واحدة.

❖ معدل التضخم يفسره سعر الصرف بنسبة 6.77% والنسبة المتبقية تدل على أن هناك عوامل أخرى غير سعر الصرف تؤثر في التضخم

المراجع

❖ راضية رنان. (2002). أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر. الجزائر، الجزائر: 102.

❖ معهد الدراسات الاقتصادية. (أكتوبر، 2012). التضخم المالي. إضاءات، صفحة 30.